بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان من خضعت لعزه الجباه، ونطقت بتوحيده الالسن والشفاه، اختار من شاء من عبيده، واصطفاه، وآثره واجتباه، والبسه بلباس النبوة وهداه، وتوجه بتاج الرسالة وارتضاه، بعث رسلاً وانبياء مبشرين ومنذرين قطعاً لحجج المعاندين والمنكرين حتى وضعوا الشرايع واوضحوا السبل لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، ثم اختار من بينهم خير خليفته محمد بن عبد الله اكرم بريته المستل من سلالة اشرف بني لوي المستخرج من اطهر عنصر بني عبد مناف بن قصي ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون، وايده بالمعجزات القاطعة دفعاً لما يعتقده المبطلون الجاحدون صلى الله عليه وعلى آله واولاده وعترته واصحابه واشياعه واسرته وسلم تسليماً **وبعد** فقد قال الشيخ الزاهد العلامة علم الهدى اكرم الورى كاشف اسرار الفروع والاصول رافع استار المسموع والمعقول شمس الدين الخانقاهي رحمه الله ان الامير الاجل العالم العادل المظفر المؤيد المنصور دستور الممالك برهان الدنيا والدين غياث الاسلام والمسلمين مسعود بن محمود بن الخوارزمي نور الله روضته وبيض تربته لما قدم بخارا عمرها الله سنة ثمان وخمسين وستمائة واخذ في البحث مع العلماء في مسئلة النبوة وسألهم وقال ما يقولون في نبوة محمد عليه السلام وما الدليل على نبوته فتكلم العلماء فيه وقالوا قولاً كثيراً لم ينجع في قلبه شيء فغضب فقال ايكم اثبت نبوة محمد عليه السلام فقد اعطيته الف دينار فسألني هذا القول وشق ذلك علي فجمعت جميع الخوارق التي وجدتها في كتب المتكلمين فانشأت هذه الرسالة ثم ظهر رجل في ناحية من نواحي

تركستان

تركستان المسماة بتارجلغ بتاريخ سنة سبع وثمانين وستمائة وتنبى فلم يقدر احد على دفعه من حيث الدليل فاقمت الدلايل على ان نبينا محمداً عليه السلام خاتم الانبياء، وان لا نبي بعده ثم جمعت بين هذين وجعلتهما رسالة على حدة بالتماس بعض الاحباب ورتبتها على مقالتين الاولى في اثبات نبوة محمد عليه السلام والثانية في بيان انه خاتم الانبياء، وسميتها عمدة الاسلام في تحقيق نبوة المصطفى عليه السلام اسأل الله تعالى ان يرجح بها كفة ميزاني ويجعلها سبباً لغفراني وتكفير سيآتي **المقالة الاولى** في اثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم اعلم ايدك الله بنصره ان اقصى ما يمكن ان يقال في الخوارق لا يزيد على ثلثة عشر قسماً وهو اما الشعبذة او التاثيرات النفسانية وهو المسمى بالسحر او دعوة الكواكب او الطلسم او النيرنج او العزايم او الحيل الهندسية او جر الاثقال او الارهاص او الكرامة او المعونة او الاستدراج او المعجزة وجه الحصر ان نقول الخارق للعادة لا يخلو اما ان يكون له حقيقة او لا يكون فان لم يكن له حقيقة فهو الشعبذة وان كان له حقيقة فلا يخلو اما ان يكون مستنداً الى شيء من الاسباب او لا يكون فان كان مستنداً فلا يخلو اما ان يكون ذلك السبب هو الانسان او غيره فان كان الانسان فهو السحر وان كان غيره فلا يخلو اما ان يكون ذلك الغير جسماً او جسمانياً او لا جسماً ولا جسمانياً فان كان جسماً فلا يخلو اما ان يكون ملكياً او عنصرياً او مركباً منهما فان كان ملكياً فهو دعوة الكواكب وان كان عنصرياً فاما ان يكون الاستعانة باحوالها الطبيعية فهو النيرنج ويسمى الخواص ايضاً او الاستعانة باحوالها الرياضية وهو الحيل الهندسية او المركب منهما وهو جر الاثقال وقد قيل على العكس ايضاً وان كان مركباً من الفلكي والعنصري فهو الطلسم وان كان ذلك السبب لا جسماً ولا جسمانياً وهو الاستعانة بالارواح الساذجة فهو العزايم هذا

هذا اذا كان مستندًا الى سبب من الاسباب فاما اذا لم يكن مستندا فلا يخلوا اما ان يكون
مقرونًا بالدعوى او لا يكون فان لم يكن مقرونًا فلا يخلوا اما ان يكون ظهوره ممن يصح
عنه الدعوى او لا يكون فان كان الاول يسمى ارهاصًا وان كان الثانى فلا يخلوا اما
ان يكون على سبيل الندرة او لا يكون فالاول يسمى بالمعونة والثانى بالكرامة وان كان
مقرونًا بالدعوى فلا يخلوا اما ان يكون تلك الدعوى دعوى الالوهية او دعوى النبوة
فان كان الاول يسمى استدراجًا وان كان الثانى يسمى معجزة فتكون المعجزة هى امر
خارق للعادة على سبيل الحقيقة غير مستند الى سبب ما مقرونًا بدعوى النبوة فقولنا
الخارق جنس والباقى فصل فتامل فان قيل اى شيئ تعنى بالعادة قلنا العادة امر
طبيعى يحصل بضرب من التكلف فبالقيد الاول يخرج الاكرامات وبالثانى يخرج الطبايع
الغريزية فتكون العادة على هذا التفسير اخص من الطبيعة ومعلوم ان عدم الاخص
اعم من عدم الاعم فكان يعنى قولنا الخارق للعادة ظهور امر مخالف للعادة العادية
والغريزية ولا شك ان تخلف الاثر عن الموجب له من اعجب الامور واعجزها للغير و
واعلم ايدك الله بنصره ان ما ظهر على يدى محمد بن عبد الله بن عبد المطلب صلوات الله عليه
ما كان من قبيل ما ذكرنا من الامور سوى المعجزة اما الشعبذة فانها عبارة عن اخذ الاعين
بواسطة سرعة اليدين لكن لا حقيقة لها والذى ظهر على يديه كله كان بطريق الحقيقة تدل
عليه المعجزات الحسية والخبرية اما الحسية فكثيرة منها اشباع الخلق الكثير من الطعام القليل
ومنها نبوع الماء من بين اصابعه وكلام الذئب واستنطاق الحجر وشكاية الناقة و
وغير ذلك مما يتعذر حصره ويتعسر ضبطه ومنها دعاؤه عليه السلام على عتبة ابن ابى لهب
اللهم سلط عليه كلبًا من كلابك فافترسه الاسد ومنها دعاؤه على مضر وربيعة فقال

اللهم

اللهم اجعل سنيهم كسنى يوسف فقحطوا واما الخبرية فمنها اخباره عن الامور الماضية والامم
السالفة من غير مطالعة كتاب او استماع ومنها انه اخبر اصحابه بموت النجاشى ملك الحبشة
فصلى عليه ثم شاعت الاخبار انه مات فى ذلك اليوم ومنها اخبر قريشًا ليلة الاسراء
عن امور فكانت كما اخبر ومنها قوله عليه السلام لعلى رضى الله عنه اشقى الناس عاقر الناقة
والذى يخضب هذه من هذه يعنى الذى يضرب على راسك فيخضب لحيتك من دم راسك
ثم كان كما قال ومنها قوله للعباس حين اسر افد نفسك وابنى اخيك عقيل ابن ابى طالب
ونوفل بن الحارث فانك ذو مال فقال لا مال عندى فقال اين المال الذى وضعته بمكة
عند ام الفضل وليس معكما احد فقلت ان اصبت فى سفرى فللفضل كذا ولعبد الله كذا
ولفلان كذا فقال العباس والذى بعثك بالحق ما علم احد بهذا غيرى وانك لرسول الله
فاسلم هو وعقيل ومنها اخباره عن الكواين فى الزمان المستقبل منها قوله عليه السلام
لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار الاعين حمر الوجوه ذلف الانوف وجوههم
كالمجان المطرقة فكان كما اخبر بعد مضى ستمائة من الهجرة ومنها قوله عليه السلام زويت لى
الارض فاريت مشارقها ومغاربها وسيبلغ ملك امتى ما زوى لى منها فوقع كما اخبر فى
زماننا هذا بعد ما مضت من هجرته قريب من سبعمائة سنة فانه فى ديار الروم وبلاد الهند
والسند واقصى عمارة فى المشرق نحو الصين والترك وغيرهما من ديار الكفر بنيت المساجد
والجوامع لاقامة الجمع والاعياد ووضعت المدارس لاحياء معالم دين الاسلام وغيرها
من المجامع الموضوعة للخير بين بيوت الاصنام وعبدة الاوثان لم يكن فيها قبل ذلك
اصلا تحقيقًا لاخباره وتصديقًا لمقالته فاى دليل اوضح من هذا يدل على صدق قوله
وصحة نبوته وغير ذلك وتمامه مذكور فى الجامع لدلايل النبوة واما قلنا انه ما كان سحرًا

وذلك لان السحر اقتدار النفس على احداث الامور الغريبة في العالم العنصري بواسطة
تصفية النفس بالرياضات الشديدة وقطع العلائق الجسمانية فلا بد من بيانه حتى يتبين لك
ان السحر ما هو وكيف هو ليسهل نفيه لان الشيء ما لم يكن معلوما لا يمكن اثباته ولا نفيه
اذا ثبت هذا فنقول قال طمطم الهندي من اراد السحر فعليه ان يقدم صوم اربعين يوما
ويواظب عليه الى تمام الاربعين ويفطر كل يوم عند اشتباك النجوم ويقلل الطعام كل
يوم الى ان يبقى مقدار سد الرمق ويلزم الطهارة والنظافة ويجتنب عن الاشياء المنتنة
لا سيما فوارح الحمام والباقلي فان لهما خاصية في تبخير الدماغ وافساده ومن ثم حرم اكلهما
في دين الصابئة ويجتنب ايضا عن النظر في الاشياء المشرقة الملونة ويديم الفكر
في تعظيم الارواح الفلكية ويستحضر الفكر والفهم ويسلط النفس والعقل عليها فان لم
يتهيأ فيتخذ التمثال على نحو الصور التي نقلها تنكلوشا عن ذوماني وهي اثنان واربعون
صورة فلكية ويبخر البخورات عندها ويقرب لها قرابين يليق بها ويسجد للشمس كل يوم
عند طلوعها لا سيما اذا كانت في برج شرفها على ما ذكر في كتاب السر المكتوم وكتاب
عجائب الصور الفلكية لابن وحشية قال فاذا تم الاربعون على هذه الصفة اذعن له
الطبايع ولانت له الاركان وانقادت الوحوش والطيور وصافحته الارواح المدهشة
فصار بدنه بحيث ان شاء نزل وان شاء طار وان شاء ارعد وان شاء ابرق وان شاء امطر
وان شاء امرض وان شاء امات والغرض من ايراد هذه الاشياء التنبيه على ان السحر
ما هو وكيف هو اذا عرفت هذا فنقول ان محمدا صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه احد من
الموافقين ولا من المخالفين له انه ارتاض بمثل هذه الرياضة بل ما اتخذ تمثالا ولا صورة
وما سجد للشمس ولا للصورة اصلا وما بخر البخورات قط بل كان عليه السلام آثر الخلوة

على

على نفسه واختار العزلة وتبتل الى جبل حراء وكان يقول احد احد حتى قالت العرب
ان محمدا عشق ربه فعلم ان ما ظهر على يديه من الخوارق ما كان من قبيل السحر فان قيل قولكم
ما ارتاض بمثل هذه الرياضة الى آخره نقل على وجه النفي وانه غير مسموع لان المخبر عنه يجب
ان يكون محسوسا قلنا نعم اذا كان خبر النفي عاريا عن دليل يوجب العلم اما اذا كان
مقرونا بدليل يوجب العلم كان بمنزلة المحسوس فيسمع وههنا خبر النفي تقترن بدليل يوجب
العلم وهو الحس لان الناقلين عنه لم يعاينوا هذه الاشياء فيه ولم يشاهدوه قط ولئن
سلمنا ولكن صدور هذه الاشياء عنه امر عارضي لا يثبت بدليل يقيني تثبت خلافه
لا محالة لاستحالة الخروج عن النقيضين وهذا القدر كاف في الزام الخصم لان المدعى
في هذا المقام ليس الا الزام الخصم ولئن قال لم لا يجوز ان يكون صدور هذه الاشياء
صدرت عنه الا انه لم ينقل الينا قلنا عدم النقل الينا اما لاخفاء عنه عليه السلام او للنقل
الى طرف من اطراف العالم دون طرف فهذا لا وجه الى كل واحد منها اما الى الاول فلان
اخفاء كثير الشرايط كثير المقدمات في مدة طويلة مع كثرة الاعادي وشدة حرصهم على
ايذائه وايضاحه غير متصور عادة واما الى الثاني فلان النقلة كلهم كانوا اعداء منتشرين
في مشارق الارض ومغاربها متفقين على ابطال دينه وادحاض حجته حسدا وعنادا افلو
قيل بوصول هذا النقل الى طرف معين دون غيره من الاطراف كان هذا قولا بترجيح الممكن
المتساوي بلا مرجح لان النقل الى طرف ليس باولى من النقل الى طرف آخر لكثرة الاعادي
في اكثر بلاد العالم ووسط المعمورة وانما قلنا انه ما كان من جنس تاثيرات دعوة الكواكب
والطلسم وذلك لان دعوة الكواكب من اصعب الامور وابعدها عن الحصول لكثرة شرايطها
ويتعذر حصولها وادناها تحصيل علم النجوم على الكمال بحيث لا يخفى عليه دقيقة ما في امر من

من امور، وكذلك المال الفاخر الكثير والقلب الفارغ وطول الزمان وارشاد المرشد
الشفيق الحاذق الى غير ذلك من الشرايط التي لا يكاد حصرها فان لم تصدقني في هذا
فاسمع ما احكي لك رايحة منها حتى يتبين لك صعوبة هذا الامر قال ابو معشر من اراد
دعوة الشمس مثلا فعليه ان يختار الاختيار اللايق بها اولا ثم يختار من المواضع لهذا
العمل بلاد الترك وسغد سمرقند وطوس ونيسابور وابيورد فان تعذرت هذه
المواضع فبلاد فارس وبابل وآذربيجان ثم يختار من هذه البلاد الاماكن التي
يتعلق بالشمس ثم يختار من هذه الاماكن الاماكن النزهة والبساتين المتنوعة بانواع
المياه الجارية والاشجار المثمرة والرياحين المختلفة الالوان لا سيما فيها قصور الملوك
المرتفعة المذهبة ومنازلهم المنقشة باصناف الالوان ويلبس الثياب على لون
الذهب الاحمر ويتحلى نفسه بانواع الجواهر النفيسة واليواقيت الثمينة المرتفعة القدر
ويتخذ اكليلا من الابريز الخالص المرصع من اللآلي والمرجان ويتخذ الاساور والخواتيم
من الذهب الخالص الاحمر المرصعة باليواقيت الحمر واذا اكل من اللحوم السباع التي
يتعلق بالشمس مثل الاسد والفهد والنمر وغير ذلك من الشرايط التي قلما يوجد في عصر
من الاعصار لملك من الملوك على ما ذكره ابو معشر في كتابه وكذلك الطلسم من اصعب
الامور واندرها وجودا وابعدها حصولا وهو بمنزلة العنقاء الذي لا وجود له الا
الاسم اذ الطلسم عبارة عن مزج القوى الفعالة السماوية بالقوى المنفعلة الارضية
لاجل التمكن من اظهار ما يخالف العادة او المنع ما يوافقها فينبغي ان يكون صاحبه
عالما باسرار النجوم ودقايقها بحيث لا يخفى عليه شيء في ذلك وان يكون ماهرا في
علم الخواص واقفا على حقايق الطبايع ودقايق الحقايق حتى يمكن له ان يجمع

ما يتعلق

ما يتعلق بالعلل السماوية من الاختيارات وما يتعلق من العلل السفلية من انواع الطعوم
والروايح والالوان والاشكال المناسبة باعتقاد قوي ويقين صادق وغير ذلك من
الشرايط المعتبرة المتعذر حصولها ولما تعذر اجتماع هذه الشرايط لا جرم اندرست هذه
العلوم باسرها واذا وقفت على ما ذكرنا فكن حاكما فيه هل يتصور مثل هذه الامور التي
حكينا لك الآن من رجل نشأ في بلدة كانت خالية عن العلماء والحكماء من الاحكاميين و
والطبيعيين وعن الكتب العلمية والمباحث الحقيقية ثم ان ارض مكة كانت بعيدة عن
الخصب واسباب السعة الداعية الى السكون فيها والتوجه اليها ما كانت فيها ثمار ولا اشجار
ولا مياه ولا انهار بل كانت سكانها اجلافا من العرب كلهم حرشة الضباب واكلة اليرابيع
لم يكن فيهم شمة من العلم ولا رايحة من الحكمة وكانت الطيرة والكهانة غاية علومهم وانشاء
الاشعار وانشادها نهاية فضائلهم ولم يتوجه اليها احد من العلماء والحكماء واصحاب الصناعات
العجيبة وارباب الحرف الغريبة ثم ان محمدا صلوات الله عليه كان اميا خاليا عن البحث
والطلب ولم يواظب على القراءة والاستفادة وما تلمذ لاحد البتة ولم يطالع كتب
الاوايل والاواخر وما خالط اهل الكتاب اصلا ولم يسافر في عمره الا مرتين وكان
في سفره الاول صغيرا وفي سفره الثاني اجيرا ومعلوم ان الصغير والاجير لا يتهيا
لهما الفراغ للاستفادة وطلب العلم خصوصا في مدة يسيرة ثم لما انقضى من عمره
اربعون سنة على هذه الصفة ظهر له كتاب شريف بالغ في الفصاحة الى اعلى الطبقات
مشتملا على العلوم فان المباحث الالهية واردة فيه على احسن الوجوه وكذلك
علم الاخلاق مع علم تصفية الباطن وعلوم السياسة التي يتعلق بها نظام العالم فان
من بالغ في النظر فيه بعين تامل بليغ وجد صادق يجد هذه العلوم تحت كل كلمة مشرقة

في صفحات الكتاب كاشراق الشمس من خلال السحاب وكذلك ذكر قصص الاولين و
وتواريخ المتقدمين بحيث لا يتمكن احد من الاعداء انه اخطأ في شيء منها كما قال الله
ذلك من انباء الغيب نوحيها اليك ما كنت تعلمها انت ولا قومك من قبل هذا ولم يقدر
احد ان يقول انه طالع كتابا او تلمذ استاذا وكانت هذه الاحوال معلومة لكل احد
على ما قال تعالى وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك وقال فقد لبثت فيكم عمرا من قبله
افلا تعقلون وكل من له عقل سليم وطبع مستقيم يعلم ان هذه الاحوال لا يمكن الا
بارشاد الله ووحيه والعلم بذلك ضروري وهذا هو المراد من قوله تعالى وان كنتم في
ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله اي من مثل محمد في عدم القراءة والمطالعة
والاستفادة من غيره وهذا وجه وبرهان باهر فعلم ان ما ظهر في يده عليه السلام من الخوارق
ما كان من تأثيرات دعوة الكواكب والطلسم وانما قلنا انه ما كان من جنس علم النيرنج
وعلم الحيل وجر الاثقال لان هذه العلوم كلها من فروع علم الحكمة واما العزايم فان
مبناها على معرفة اسماء الله تعالى واسماء الملائكة الموكلين واسماء ملوك الجن واسماء
اعوانهم وهذه كلها توقيفية مفتقرة الى السماع وقد بينا ان ارض مكة لم يكن فيها
احد يمكن تحصيل هذه العلوم وانما قلنا انه ما كان ارهاصا ولا كرامة ولا معونة لانه
كان مقرونا بالدعوى وانما قلنا انه ما كان استدراجا وذلك لان الاستدراج انما يظهر
على يدي مدعي الالوهية وما نقل احد من الموافقين والمخالفين انه ادعى الالوهية فعلم
انه ما كان استدراجا فان قيل لم لا يجوز ظهور الاستدراج على يدي مدعي النبوة قلنا
مدعي النبوة ان كان صادقا في دعواه كان ظهور الخارق للعادة معجزا لا استدراجا
وان كان كاذبا فلا يظهر عليه شيء من الخوارق لانه خارج عن الحكمة وقد بينا ان الاستدراج

لا يكون

لا يكون الا في مدعي الالوهية واذا خرج الاقسام الاثنا عشر من البين تعين ان ما ظهر
على يدي محمد بن عبد الله بن عبد المطلب كان معجزة ومثل هذا الطريق يسمى في عرف
اهل المنطق بتنقيح المناط وقد استقصينا ما في الباب الرابع من كتابنا المسمى بزبدة المعارف
ومن معجزاته ظهور القرآن عليه وانه معجز وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون مقدورا للبشر
او لم يكن فان لم يكن مقدورا كان معجزا لا محالة لانا لا نعني بالمعجز سوى هذا وان كان
مقدورا ولم يقدروا على المعارضة عند التحدي بالتواتر فكان ترك المعارضة عند توفر
الدواعي اليها من خوارق العادات فيكون معجزا ايضا فالاول مذهب الجمهور والثاني مذهب
النظام وايا ما كان يكون القرآن معجزا وبالله التوفيق فان قيل ما ذكرتم من الدعاوي
بناء على ان التواتر يوجب العلم بل هو غير موجب بيانه من وجوه احدها ان الكذب جائز
على كل واحد من اهل التواتر فوجب ان يبقى ذلك الجواز حالة الاجتماع وذلك لان كل
فرد لما اتصف بصفة معينة من حيث هو هو وجب ان يتصف الكل بتلك الصفة حالة
الاجتماع كما ان كل واحد من الزنج متصف بصفة السواد فكذلك الكل يتصفون
بصفة السواد فاذا جاز الكذب على كل فرد جاز على الكل وهذا ظاهر والثاني ان العلم
بصفة الشيء مشروط بالعلم بذات ذلك الشيء وذوات اهل التواتر وكميتهم وكيفيتهم مجهولة
فوجب ان لا يحصل العلم بخبرهم والثالث انا نرى المجوس مع كثرتهم وتفرقهم في
الشرق والغرب يخبرون عن المعجزات العظيمة واليهود مع كثرتهم وتفرقهم في الشرق
والغرب يخبرون بالتواتر ان موسى عليه السلام قال ان شريعتي لا تصير منسوخة البتة
والنصارى مع كثرتهم وتفرقهم في الشرق والغرب يخبرون خبرا متواترا ان عيسى عليه السلام
كان يقول انا ثالث ثلاثة مع انهم كاذبون عندكم فان كان التواتر من حيث هو هو مفيدا للعلم

وجب ان يثبت هذه الاخبار ويلزم من ذلك القدح فيما ادعيتم وان لم يكن مفيدا للعلم
فلا يحصل غرضكم وبالله التوفيق الجواب عما ذكره من حيث الاجمال والتفصيل
اما الاجمال فلان العلم الحاصل عقيب التواتر علم ضروري لانا اذا جربنا انفسنا عند
سماع هذه الشبهات التي ذكروها وجدنا نفوسنا جازمة بوجود المخبر عنه علما انه ضروري
فكانت هذه الشبهات قادحة في الضروريات فلم تكن مستحقة للجواب لان ذلك
الجواب ان كان ضروريا لزم الاختلاف في الضروريات والضروريات لا تختلف و
ان كان نظريا لزم توقف الضروري على النظري فيلزم الدور ولان القدح في الضروريات
يوجب القدح في جميع العلوم لرجوع الكل الى الضروريات فوجب ان لا يحصل شيء
من العلوم ولما كان هذا باطلا علمنا ان ما ذكروه باطل قطعا واما التفصيل اما عن الاول
فلان الفردية صفة لازمة لكل فرد وتلك الفردية لم تبق عند حدوث الاجتماع فاذا
لم تبق تلك الصفة اللازمة عند الاجتماع فاختلف في العوارض واما عن الثاني
فلانا لا نستدل بعدد التواتر على حصول العلم بل نستدل بحصول العلم على عدد التواتر
فاذا حصل لنا علم بوجود المخبر عنه باخبار المخبرين فقد علمنا علما ضروريا ان عددهم بلغ
مبلغ التواتر واما عن الثالث فلان الناقلين عنه كانوا خواص الملك يستأنس فلم يبلغ
عددهم حد التواتر واما اليهود فانهم انقطعوا زمان بخت نصر فلم يبق منهم في كل موضع
الا قليل لا يبلغ عددهم عدد التواتر واما النصارى فانهم مع كثرتهم اختلفوا فيما بينهم
اختلافا شديدا بحيث لا يرجى زواله فلشدة اختلافهم تفرقوا وخالف بعضهم بعضا
فلم تتفق كلمتهم على شيء واحد فلم يبلغ عدد كل فريق منهم عدد التواتر واذا عرفت
ان المعجزة ما هي فنقول ان محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف

ادعى

ادعى النبوة وظهر المعجزة على يده وظهور المعجزة على يد المدعي يدل على صدق دعواه فوجب ان يكون
نبيا حقا وانما قلنا انه ادعى النبوة وذلك بالتواتر وانما قلنا ان المعجزة ظهر على يده وذلك لان
الخارق للعادة ظهر على يده وهذا بالاتفاق اما عند المسلمين فانه كان معجزة واما عند الخصم فانه
كان سحرا وقد بينا ان ما ظهر على يده كان معجزة فثبتت المقدمة الثانية واما المقدمة الثالثة
وهي ان كل من كان كذلك كان نبيا فبيانها من وجوه ثلاثة احدها وهو المشهور بين المتكلمين ان
المدعي اذا طولب بالدليل احتاج الى اقامة الدليل فيسأل الله ذلك فيقال يا الهي ان كنت
صادقا في دعواي هذه فاجعل القمر منشقا بنصفين مثلا فاذا فعل الله ذلك كان ذلك بمنزلة
قوله صدقت كما اذا قام واحد من الناس في محفل عظيم والملك حاضر وقال يا ايها الناس
اني رسول هذا الملك اليكم ثم قال يا ايها الملك ان كنت صادقا في هذه الدعوى فخالف
عادتك قم من سريرك ثلاث مرات فاذا فعل الملك ذلك اضطر الحاضرون الى العلم
بانه رسوله فكذا ههنا الوجه الثاني ظهور المعجز اما ان يكون لغرض او لا لغرض فان كان لغرض
فذلك الغرض اما ان يكون تصديق المدعي او غرض آخر لا جائز ان يكون لغرض آخر لان ظهور
المعجز على يده لغرض آخر ليس باولى من ظهوره على يد غيره لان نسبة ظهور المعجز لغرض آخر
اليه والى غيره متساوية فلو قيل ظهور المعجز على يده لغرض آخر دون غيره كان هذا قولا
بترجيح الممكن المتساوي بلا مرجح وانه محال ولئن قال لو كان فعله معللا بالغرض لكان ناقصا
لذاته مستكملا بغيره قلنا نعني بذلك اشتمال افعاله على الحكمة والمصلحة ولا شك ان الفعل
الخالي عن الحكمة لغو وعبث وجنون تعالى الله عن ذلك لا وجه الى الثالث ايضا والا
لكان اظهار المعجز عبثا ضايعا وانه سفه وهو على الله محال الوجه الثالث ان من ظهر
عليه المعجز لا يجوز ان يكون كاذبا في دعواه اذ لو كان كاذبا لكان اظهار المعجز عليه ايقاع

المكلف في ورطة الحيرة والالتباس وهذا في غاية السفه لان اظهار المعجز ارشاد المكلف
الى معرفة النبي وارسال الرسل ارشاد المكلفين الى ما يكون صلاحهم في الدارين فلو جاز
اظهار المعجز على الكاذب كان اضلالاً للخلق لا ارشاداً فيكون اظهار المعجز على يد الكاذب
عوداً على موضوعه بالنقض الوجه الرابع ان من ظهر عليه المعجز لو كان كاذباً لكان ظهور المعجز
على يده اما ان يكون لتصديقه او لتكذيبه او لا لتصديقه ولا لتكذيبه لا سبيل الى كل واحد
منها اما الى الاول فلانه يلزم ح ان يكون الشخص الواحد صادقاً وكاذباً في زمان واحد
واما الى الثاني فكذلك والا يلزم اظهار المعجز عبثاً وذلك لان المدعي اذا احتاج الى اقامة
الدليل على صدق دعواه فاذا عجز عن ذلك ولم يظهر عليه شيء يستدل به على صدق دعواه
كان ذلك دليلاً قاطعاً على كونه كاذباً لان الصدق امر عارضي تحصل به اقامة
الدليل فاذا لم يقم دليل على صدقه لا يثبت صدقه واذا لم يثبت صدقه يثبت كذبه
لا محالة ولئن قال لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول فانه من الجائز ان يكون صادقاً
في دعواه ولا يظهر عليه شيء من المعجز كصدق الرسول قبل طلب الدلالة على صدقه
لان الرسول انما يحتاج الى اظهار المعجز اذا طولب به اما اذا لم يطالب به فلا قلنا نعم
ولكن اذا لم يقم دليل عند الحاجة الى الدليل كان عدم الدليل دليلاً على عدم المدلول
لانه اذا احتيج الى الدليل كان الدليل علة لازمة فيلزم من عدم العلة عدم المعلول
لان سبب وجود المعلول وجود العلة فلو لم يلزم من عدم العلة عدم المعلول لوجد
المعلول حال عدم العلة فلا تكون العلة علة هذا خلف ولا وجه الى الثالث ايضاً
لان هذا المعنى حاصل قبل الظهور فيكون اظهار المعجز وعدمه سواء وكل فعل هذا شانه
يكون لغواً وعبثاً خالياً عن الحكمة وهو على الله تعالى محال هذا ما امكن تقريره في هذه المسئلة

وعلى

وعلى هذا التقدير لا يتيسر لاحد ممن قبلنا معرفة كل من اتفق له مطالعة الكتب الكلامية
صغيرها وكبيرها قديمها وحديثها وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وههنا طريق آخر اقوى
مما تقدم وهو الاستدلال بافعاله واقواله على نبوته فنقول كل ما اتى محمد عليه السلام من
الاقوال والافعال فهو اقوال الانبياء وافعالهم وكل من اتى باقوال الانبياء وافعالهم كان نبياً
فوجب ان يكون محمد نبياً حقاً وانما قلنا انه ما اتى به من الافعال والاقوال فهو افعال الانبياء
واقوالهم وذلك لان الانسان على ثلاث مراتب العوام وهم في درجة النقصان والاولياء
وهم في درجة الكمال وهذه المرتبة درجة المتوسطين والانبياء وهم في درجة الكمال والتكميل
انما يعتبر في العلم والعمل ورئيس الكمالات المعتبرة في العلم معرفة الله تعالى ورئيس الكمالات المعتبرة
في العمل طاعة الله وكل ما كانت درجاته في هاتين المرتبتين اعلى كانت درجات نبوته اكمل
اذا عرفت هذا فنقول قبل مقدم محمد عليه السلام كان العالم مملواً من الكفر والضلال اما اليهود
فانهم كانوا في المذاهب الباطلة من التشبيه وفي الافتراء على الانبياء وفي تحريف التورية
قد بلغوا الغاية واما النصارى فقد كانوا بالقول بالتثليث والحلول والاتحاد قد بلغوا الغاية
واما المجوس فقد كانوا في القول باثبات الالهين ووقوع المحاربة بينهما وفي تحليل نكاح
الامهات والبنات قد بلغوا الغاية واما العرب فقد كانوا في عبادة الاصنام والنهب
والغارة قد بلغوا الغاية وكانت الدنيا مملوءة من هذه الاباطيل فلما بعث الله تعالى محمداً
عليه السلام قام بدعوة الخلق الى الحق ومن الكذب الى الصدق واجتهد وجاهد في سبيل الله
الى اقصى الغاية كاد يهلك نفسه في ذلك حتى نزل قوله تعالى لعلك باخع نفسك الا يكونوا
مؤمنين وقال عليه السلام ما اوذي نبي قط مثل ما اوذيت فبواسطة سعيه البليغ
وجده الصادق انقلب الباطل حقاً والكذب صدقاً والظلمة نوراً وبطلت هذه الكفريات

وزالت هذه الجهالات في اكثر بلاد العالم ونطقت الالسنة بتوحيد الله واستنارت العقول بمعرفة الله وهذا من افعال الانبياء وخصالهم فثبتت المقدمة الاولى وانا قلنا ان كل من اتى بافعال الانبياء واقوالهم يكون نبيا وذلك لانا بينا ان تكميل الغير لا يكون الا للانبياء فاذا رأينا انسانا يقدر على تكميل الغير علمنا انه نبي لان تكميل الغير من خصايص الانبياء فثبتت المقدمة الثانية ثم انا رأينا انه حصل هذا الاثر بسبب مقدم محمد عليه السلام اكمل واظهر مما ظهر بسبب مقدم من تقدمه من الانبياء لان دعوته في التوحيد والعبادة وصل الى اكثر بلاد العالم بخلاف سائر الانبياء اما موسى عليه السلام فدعوته مقصورة على بني اسرائيل وهم بالنسبة الى امة محمد عليه السلام كالقطرة الى البحر واما عيسى عليه السلام فالدعوة الحقة التي جاء بها ما بقيت البتة وما عليه النصارى اليوم فهو الجهل المحض والكفر الصرف فظهر ان انتفاع اهل الدنيا بدعوة محمد عليه السلام اكمل واوفر من انتفاع سائر الامم بدعوة سائر الانبياء فعلمنا انه سيد الانبياء وافضل المرسلين وهذا الطريق اقوى مما تقدم لان هذا يجري مجرى الاستدلال بالمؤثر على الاثر وما تقدم يجري مجرى الاستدلال بالاثر على المؤثر ولا شك ان الاول اولى

المقالة الثانية

في اقامة الدلالة على ان نبينا محمدا عليه السلام ختم الانبياء وان لا نبي بعده اعلم ان هذه المسئلة من اهم المهمات خصوصا في هذا الزمان ولم يكن عناية السلف مصروفة اليها بل كان اعتمادهم في ذلك على مجرد الدلائل السمعية غير ان صاحب المعتمد سلك في ذلك ما هو خطابية لا يسمن ولا يغني من جوع ولا يليق ذلك بالمباحث العلمية وكان سيدي واستادي نقي البشر انسان باصرة عين النظر جمال الملة والدين استاد الايمة ملجأ الامة محمد بن ابي بكر النسفي تغمده الله برحمته سألني يوما ببخارا حرست اكنافها

وقال

وقال هل عندك شيء يدل على ختم النبوة فقرأت له الدلائل السمعية فقال هذه لا يكون على الخصم فلا بد من اقامة الدلائل العقلية ثم اتيت حضرة مولانا وسيدنا استاد ايمة الدنيا مظهر كلمة الله العليا امام المشارق والمغارب برهان الملة والدين حجة الاسلام والمسلمين محمد بن محمد النسفي نور الله روضته وبيض تربته فسألته عن هذه المسئلة فتفكر مليا ثم قال لا يمكن اقامة الدليل القطعي بطريق التحقيق ولكن يقام بطريق الجدل فبقيت متحيرا حتى ابتليت بهذه الواقعة سنة سبع وثمانين وستمائة فاستفتيت علماء الزمان واستفتيتهم فلم يشف عليل صدري حتى تفكرت فيه تفكرا بليغا واستخرجت الدلائل على ختم النبوة نبينا محمد عليه السلام غير ان بعضها بطريق التحقيق وبعضها بطريق الجدل بعد التأمل البليغ واتعاب الخاطر الكليل فعلمت ان هذه المسئلة من اصعب المسائل والآن نشرع ببيان شبهة الخصم ثم نقيم الدلائل بعده وبالله التوفيق فان قيل ما الدليل على ان محمدا خاتم الانبياء وان لا نبي بعده بيانه المنع من وجوه احدها ان ارسال الرسل كان جائزا بلا خلاف ثم لو امتنع بعد محمد لانقلب الجواز ممتنعا فيكون الممكن لذاته ممتنعا لذاته وهو محال والثاني انكم تحتجون بقوله وخاتم النبيين على انه خاتم الانبياء فالاحتجاج به اما ان يكون على المسلمين او على غيرهم لا وجه الى الاول لانه لا فائدة فيه اذ المسلمون يسلمون ذلك ويعتقدونه فكان الاحتجاج به عليهم اشتغالا بما لا يعنيه ولا وجه الى الثاني ايضا لان غير المسلمين لا يقبلونه فلا يكون حجة عليهم الثالث انكم تستدلون بقوله وخاتم النبيين على انه خاتم الانبياء ولكن لا نجد بكم نفعا وذلك لان اللام فيه اما ان يكون للجنس او للعهد لا جائز ان يكون للجنس لانه لم يتناول محمدا عليه السلام والا يلزم ان يكون خاتما لنفسه فيلزم تقدم الشيء على نفسه وهو محال فان قيل هذا ينتقض بقوله ان الله بكل شيء عليم وبقولهم فلان

خاتم الاولياء، قلنا اما الاول فلا يرد علينا نقضا لان ما ذكرنا في الاضافة ولا شك ان
المضاف يغاير المضاف اليه لاستحالة اضافة الشيء الى نفسه بخلاف ما ذكرتم فانه بمعزل
عن ذلك ولو قدرت الآية في تقدير الاضافة وقيل الله عالم كل شيء فهو ممنوع على قول
بعض الناس فانهم قالوا لو كان الله عالما بذاته لكان علمه محيطا به وذاته محاطا وكل من
كان كذلك كان محدودا متناهيا مفتقرا الى المخصص وذلك يوجب الحدوث فكان قوله والله
بكل شيء عليم مثل قوله والله بكل شيء قدير بلا تفاوت فاندفع النقض واما قولهم
فلان خاتم الاولياء فلان المضاف فيه غير المضاف اليه لانه فرد من افراده والفرد يغاير
الجمع لا محالة ولو قيل ان لفظ الاولياء يتناول المضاف ايضا قلنا لا نسلم بل لا يتناوله
لوجود الزيادة فيه وهو الكمال لان آخر كل شيء منتهاه ومنتهى كل شيء كماله وبتلك
الزيادة تخرج عن ذلك كما اذا حلف لا يأكل فاكهة فاكل العنب لم يحنث لوجود الزيادة
فيه لان العنب مع تلك الزيادة خرج من ان يكون فاكهة وصار شيئا آخر فكذا فيما نحن فيه
واذا ثبت ان اللام في قوله وخاتم النبيين لم يكن للجنس فنقول الاستدلال به
خرج من وجهين احدهما ان هذا عام دخله خصوص فلا يبقى حجة قطعا فلا يجوز التمسك به
في المسائل الاعتقادية وبهذا خرج الجواب عن قوله لا نبي بعدي وثانيهما انه اذا لم يكن
للجنس يكون للعهد لا محالة ولا معهود ههنا الا الانبياء الذين مضوا قبله فيكون هو خاتما
لهؤلاء فلا يلزم من ذلك امتناع نبي بعده، الرابع ان اليهود يتواترون عن موسى عليه السلام
انه قال تمسكوا بالسبت ما دامت السموات والارض وان شريعتي لا تصير منسوخة
ابدا ثم انكم تثبتون نبوة محمد بعد ذلك ولم تلتفتوا الى ما نقلوه بالتواتر فاذا جاز
في موسى هذا فلم لا يجوز ان يكون الامر كذلك والخامس ان اليهود مجمعون على ان خاتم

خاتم

١٢٦

خاتم الانبياء هو المسيح الدجال ثم انكم تنكرون وتزعمون انه كذاب فلم لا يجوز ان يكون
الامر على العكس فلا بد لهذا من دليل، السادس ان اليهود يدعون دوام شريعة موسى
عليه السلام بالتواتر فان كان التواتر حجة في نفسه لزمكم ما نقلوه بالتواتر فيلزم من ذلك
بطلان ما ادعيتم وان لم يكن التواتر حجة فلا يثبت ما ذكرتم، الجواب اما الشبهة
الاولى قوله فيكون الممكن لذاته ممتنعا لذاته قلنا لا نسلم بل هو ممتنع لغيره لان امتناع
نبي بعده انما عرف باخباره لا غير واما الشبهة الثانية قوله في الاحتجاج به اما ان يكون
على المسلمين او على غيرهم قلنا على غيرهم واما قوله فالآية لا تكون حجة على غيرهم قلنا
نعم ولكنا لا نحتج عليهم بمجرد الآية بل نضمها الى مقدمة عقلية وهي انا نثبت نبوته
اولا بدليل يقيني ثم استدللنا بها على صدق اخباره وقد اخبر انه خاتم النبيين وبهذا
خرج الجواب عن الشبهة الخامسة فان نبينا صلوات الله عليه اخبر ان الدجال كذاب
فلا يلتفت الى قول اليهود واما الشبهة الثالثة قوله اللام اذا لم يكن للجنس يكون
للعهد الى آخره قلنا هذا لا يضرنا فان قولنا خاتم النبيين معناه آخرهم سواء كان بفتح
اللام او بكسرها لان الختم والطبع لا يكونان الا في الآخر فلو جاز نبي بعده لكان آخرهم
ذلك النبي لا هو واما الشبهة الرابعة قوله ان اليهود يتواترون عن موسى عليه السلام
قلنا قد بينا في المقالة الاولى ان تواتر اليهود قد انقطع زمان بخت نصر فلا يلزم علينا هذا السؤال
وبهذا خرج الجواب عن الشبهة السادسة وبالله التوفيق، ثم الدليل على ان رسولنا محمدا
عليه السلام خاتم الانبياء ولا نبي بعده من وجوه، الاول ان الامة اجمعوا على انه خاتم النبيين
ولا نبي بعده والاجماع حجة قاطعة لان اجماع الامة بمنزلة الخبر المتواتر لانهم اذا اجمعوا
على شيء فكأنهم اخبروا عن ذلك الشيء بالتواتر ولا شك ان عدد الامة يبلغ عدد التواتر

وفي ذلك المسلمون وغيرهم سواء فكان حجة على الكل الثاني ان نبوته عليه السلام ثبتت بدلايل
قاطعة وحجج واضحة على ما حققنا في المقالة الاولى من هذا الكتاب واذا كان نبيا وجب
ان يكون صادقا في اقواله وافعاله والا لم يقع الوثوق بقوله فلا فايدة في بعثه لان الحاجة
الى النبي انما يكون في الاشياء التي لا يدرك بالعقل واذا كان صادقا وقد اخبر انه لا نبي بعده
كما قال عليه السلام انا اول الانبياء خلقا وآخرهم بعثا وقال عليه السلام لو كان بعدي
نبيا لكان عمر وقال عليه السلام فضلت على الانبياء بست جعلت لي الارض مسجدا
وترابها طهورا واحلت لي الغنايم ونصرت بالرعب واعطيت الشفاعة وبعثت الى
الخلق كافة وختم بي النبيون وفي حديث المصابيح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
مثلي ومثل الانبياء كمثل قصر احسن بنيانه وترك منه موضع لبنة فطاف بها النظار
يتعجبون من حسن بنايه الا موضع تلك اللبنة فكنت انا سددت موضع اللبنة ختم
بي البنيان وختم بي الرسل وقال عليه السلام انا العاقب يعني آخر الانبياء كذا فسره صاحب
الصحاح وغير ذلك من الاخبار فوجب ان لا يجوز نبي بعده الثالث لو جاز نبي بعده فلا يخلو
اما ان يكون ذلك الجواز متناهيا او لا يكون فان كان متناهيا فظاهر وان لم يكن متناهيا
فكذلك لانا اذا اخذنا الجواز من الآن الى ما لا نهاية له في الازل ثم اخذناه من شهر آخر
بعد هذا الشهر الى ما لا نهاية له ثم طبقنا الثاني على الاول يوما بيوم يعني الاول بالاول
والثاني بالثاني والثالث بالثالث وهلم جرا الى ما لا نهاية له بعد ذلك لا يخلو اما ان يظهر
التفاوت من ذلك الجانب او لا يظهر كان الزايد بشهر مثل الناقص بشهر وهذا محال
وان ظهر التفاوت كان الثاني اقل من الاول بشهر فيكون متناهيا والاول زاد عليه بشهر
فيكون متناهيا ايضا والتقدير تقدير عدم التناهي فلزم النقيضين وهذا البرهان عقلي صرف

الرابع

الرابع لو جاز نبي بعده فلا يخلو اما ان ينتهي هذا الجواز الى حد لا نبي بعده ذلك الجواز او لا ينتهي
لا وجه الى كل واحد منها اما الى الاول فلانه لو انتهى ذلك الجواز فلا بد وان يكون بعده اما الوجوب
الذاتي او الامتناع الذاتي فيلزم انه انتقال الشيء من الامكان الذاتي الى الوجوب الذاتي
او الامتناع الذاتي وهذا يودي الى استغناء الممكنات عن المؤثر وذلك باطل واما الى الثاني
فلان الوسايط بين طرفي الجواز لا يخلو اما ان يكون متناهيا او لا يكون واياما يلزم المحال
على التقديرين وهو اما اجتماع النقيضين او وقوع اللانهاية بين الحاصرين الخامس لو جاز
نبي بعده فلا يخلو اما ان يكون ذلك الجواز علة للوجود او لم يكن فان لم يكن علة فظاهر
وان كان علة فلا يخلو اما ان يكون هذا الجواز دايما او لا يكون فان لم يكن دايما فظاهر وان كان
دايما يلزم من دوام هذا الجواز دوام الوجود جزما والوجود غير دايم بالاتفاق بين العلماء اما عند
المسلمين وساير ارباب الشرايع من اليهود والنصارى فظاهر لانهم قايلون بفناء هذا العالم و
ووقوع الحشر والقيامة في اجرام الافلاك واما عند الفلاسفة فلان الادوار ينتهي
بالدور القمري والدور القمري ينتهي بانطباق ذلك البروج على فلك معدل النهار ويرجع
جميع المركبات الى البسايط فلا يبقى حيوان ولا نبات فلزم من انتفاء دوام الوجود انتفاء دوام
الجواز وهو المطلوب السادس لو جاز نبي بعده فلا يخلو اما ان يكون هذا الجواز مستلزما
للوجوب او لا يكون فان لم يكن فظاهر وان كان مستلزما فلا يخلو اما ان يكون ذلك
واحدا او كثيرا لا وجه الى كل واحد منها اما الى الاول فلانه يلزم منه ترجيح الممكن المساوي
لا لمرجح لتساوي جميع الممكنات في العلة والكثرة واما الى الثاني فلان الكل لا يخلو اما ان
يكونوا على ملة واحدة او على ملل شتى وكل واحد منهما باطل اما الاول فلان الغنية تقع بواحد
منهم فكان ارسال الساير عبثا خارجا عن الحكمة واما الثاني فباطل ايضا لان ملة كل واحد منهم

لا يخلو اما ان يكون لازمة على الآخرين او لا يكون فان كانت لازمة يلزم اجتماع النقيضين على
تقدير تمكن فان غير الجائز ان يثبت الحكم في ملة ولا يثبت ذلك الحكم بعينه في ملة اخرى
وان لم يكن لازمة كان كل واحد منهم مستبدا بملة وح يؤدي الى التقابل والتنافي فيكون
ارسال الرسل عودا على موضوعه بالنقض تمام قيل مقدمات ذلك الدليل وهو الدليل السابق
منقوض بالانبياء المتقدمين اما المقدمة الاولى وهو انه ح يلزم ترجيح الممكن المتساوي بلا مرجح
فلان هذا ينتقض بنوح وابراهيم وادريس فان كل واحد من هؤلاء الانبياء كان منفردا في زمانه
واما قوله فان الغيبة تقع بواحد منهم فمنقوض ايضا بموسى وعيسى فان في زمانهما كان انبياء
اخر اما في زمان موسى فنحو هارون ويوشع وغيرهما واما في زمان عيسى فنحو شمعون وغيره
كما اخبر الله تعالى عنهم في كتابه الكريم فقال واضرب لهم مثلا اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون
اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون الجواب اما عن الاول
فمن وجوه احدها لم لا يجوز ان يكون الجواز مقصورا على كل واحد من هؤلاء الانبياء بخلاف
ما نحن فيه فان الجواز ههنا مطلق والثاني ان وجود الانبياء الماضين كان واجبا اما بالضرورة
السابقة او بالضرورة اللاحقة وح يندفع هذا النقض والثالث لم قلتم بان المرجح
لم يوجد ثمه والا لما وجد بعين ما ذكرتم واما عن الثاني فلان كلامنا في ان الكل انبياء بطر
بطريق الاصالة والانبياء المتقدمون كان احدهم اصلا والباقون بطريق الخلافة عنه
اليس ان موسى عليه السلام كان اصلا وصاحب شريعة والباقون كلهم كانوا خلفاء عنه
يدل عليه قوله تعالى لهارون اخلفني في قومي واصلح ولا تتبع سبيل المفسدين الرابع
لو جاز نبي بعده فلا يخلو اما ان يجوز بعد ذلك النبي نبي آخر او لا يجوز فان جاز فالكلام
فيه كالكلام في الاول فيلزم التسلسل فان لم يجز فلا يجوز ههنا والا يلزم عدم الجواز

ثم

ثم مع الجواز ههنا وهذا المجموع غير واقع لان ذلك الجواز او الامتناع ان كان لذاتهما و
والذاتيات لا تختلف وان كان لغيرهما فكذلك لقيام ذلك الغير لان ذلك الغير ان كان واجبا
لذاته فظاهر وان كان ممكنا فكذلك لان الامكان للممكن ذاتي الثامن لو جاز نبي بعده
لكان ذلك الجواز اما مع وجوب ان لا يوجد او مع امتناع ان يوجد او لا هذا ولا ذاك
لا سبيل الى الاول والثاني لاستلزامه الجمع بين الضدين ولا سبيل الى الثالث ايضا
لافضائه الى التسلسل وذلك لان جواز الوجود لا يخلو اما ان يكون من الامور الممكنة او لم يكن
فان لم يكن فظاهر وان كان من الامور الممكنة كان امكان ذلك الجواز زائدا عليه لا محالة فا
فالكلام في ذلك الامكان كالكلام في الاول ولزم التسلسل التاسع احد الامرين لازم
وهو امتناع جواز النبوة بعده او امتناع وجود النبي بعده اصلا وايهما لزم تحقق المدعى
وانما قلنا ذلك لان الامتناع لا يخلو اما ان يكون شاملا للجواز والوجود او لم يكن فان كان
شاملا يلزم احد الامتناعين وان لم يكن شاملا يلزم احد الامتناعين ايضا لوقوع الافتراق
بين الجواز والوجود في الامتناع ح والا لكان الافتراق واقعا على تقدير عدم شمول
الامتناع فيكون شمول الامتناع واقعا على تقدير الافتراق بالضرورة او نقول احد
الامرين لازم وهو اما امتناع الجواز او امتناع الوجود وايهما لزم تحقق المدعى وانما قلنا
وذلك لانه لو جاز نبي بعده يلزم احد الامور الثلثة وهو اما ان يكون وجود ذلك النبي
راجح المصلحة او راجح المفسدة او لا هذا ولا ذاك واللزوم ظاهر وكل واحد منها ملزوم
اما اذا كان الواقع هو الاول فظاهر لانه اذا كان راجح المصلحة كان واجبا والوجوب
ينافي الجواز فيلزم احد ما ذكرنا من الامرين واما اذا كان الواقع هو الثاني فظاهر ايضا
وكذلك الثالث لان المساواة تمنع الوجود فيلزم احد ما ذكرنا من الامرين ايضا او نقول

بعبارة اخرى لو جاز نبي بعده يلزم احد الامور الثلثة وهو اما وجود ذلك النبي واجب الوجود
او ممتنع الوجود او ممكن الوجود وكل واحد من هذه الامور ملزوم لاحد ماذكرنا من الامرين
وانما قلنا ان احد هذه الامور لازم وذلك لان وجود ذلك النبي لايخلو اما ان يكون
راجح المفسدة او لم يكن فان كان يلزم الامر الثاني وان لم يلزم الامر الثالث بالضرورة
وكل واحد منهما ملزوم لاحد ماذكرنا من الامرين وانما قلنا ذلك لان ما هو اللازم
لايخلو اما ان يكون واقعا في الواقع او لم يكن فان لم يكن واقعا ينتفي الجواز لا محالة
وهو احد ماذكرنا من الامرين وان كان واقعا والامر الاول غير واقع لاستحالة
التعدد في الواجب قطعا للتسلسل فكان الواقع هو الثاني والثالث وكل واحد
منهما ملزوم اما الثاني فملزوميته ظاهرة واما الثالث فلذلك لانه اذا كان ممكنا كان
وجوده وعدمه بالنسبة اليه على السوية واذا كان كذلك فلا يدخل في الوجود والا
لزم الجمع بين الضدين فيلزم احد ماذكرنا من الامرين فان قيل عين هذا الدليل
وارد في الانبياء الماضين قلنا الجواز ههنا مقدر وهذا التقدير عندنا محال والمحال
جاز ان يستلزم المحال بخلاف صورة النقض فان الجواز ثمة كان واقعا فلا يستلزم
المحال وبالله التوفيق. العاشر لو جاز نبي بعده فلا يخلو اما ان يكون دليل ما دالا
على انتفاء كونه نبيا او لم يكن فان كان دالا فظاهر وان لم يكن دالا والدليل دل عليه
في نفس الامر وهو ما قرر في الدلايل فينتفي الجواز لا محالة لانتفاء لازمه وهو المدعى
فان قيل هذا جدلي فلا يفيد التحقيق قلنا نعم ولكن المقصود ههنا الزام الخصم وذلك
يحصل به. قال رضي الله عنه هذا الذي ذكرنا بعضه عقلي محض وبعضه جدلي
صرف تلك عشرة كاملة وبالله التوفيق وعليه الاعتماد. واما الشيخ الامام

الاجل

١٢٩

الاجل نجم الملة والدين ابو بكر عبد الله بن محمد بن شاهوار الاسدي الرازي رحمه الله
فانه سلك في ختم النبوة بهذا الطريق وقال نبوة محمد عليه السلام بمنزلة الخبز المعد
للاكل فان اول مراتب الخبز الحنطة ثم الدقيق ثم العجين ثم احداث هيئة الخبز ثم
الطبخ في التنور واكمل المراتب آخرها كذا حال النبوة لما فيه مراتب اولها في عهد آدم عليه السلام
ثم في عهد شيث ثم في عهد نوح ثم في عهد ابرهيم ثم في عهد موسى ثم في عهد عيسى
واكمل المراتب وآخرها عهد محمد عليه السلام لان آخر كل شيء نهايته ونهاية كل شيء
كماله وليس بعد الكمال شيء آخر كما قيل الزيادة على الكمال نقصان الا ان كلامه
هذا اقناعي لا يتبرهن به الدعوى اذ للخصم فيه مجال المنع
اولا وثانيا والاعتماد على ما ذكرنا والحمد لله على ما
انعم علينا بنعمة الايمان وشرفنا
بشرف الاسلام وهدانا الى دين
محمد عليه الصلوة والسلام
تم في اوائل شهر رمضان
سنه اسن وعشرين
والف